



## المسائل النحوية والأوجه الإعرابية عند الطبرسي

م.م. الاء احمد عبد

الجامعة العراقية كلية الاداب قسم علوم القرآن

Alaa Ahmed Abd

alaa.a.abd@Alairaqia.edu.iq

## ملخص البحث:

يُعَدُّ الطبرسي مرجعاً في الربط بين القواعد النحوية والتطبيق القرآني، انطلاقاً من ذلك هدف البحث إلى تناول المسائل النحوية والأوجه الإعرابية في تفسيره (مجمع البيان)، لربط هذه الأوجه النحوية بالمعنى الدلالي، والكشف عن رأيه الخاص، وذلك من خلال مبحثين؛ تناولنا في الأول منهما الأصول النحوية عند الطبرسي، في حين خصصنا المبحث الثاني لدراسة آراء الطبرسي النحوية واختياراته في المسائل النحوية والأوجه الإعرابية، ومن أبرز النتائج التي توصل إليها البحث أن تفسير (مجمع البيان في تفسير القرآن) من المصادر التي ضمت عدداً كبيراً من المسائل الخلافية بين النحاة في توجيه بعض الآيات القرآنية وإعرابها، عمد فيها الطبرسي إلى عرض الوجوه الإعرابية للأية القرآنية والآراء التي قيلت فيها ثم صرح برأيه من خلال استدلاله بالقراءات لإثبات حكم نحوي، أو لإثبات رأيه، كما رجح قراءة على أخرى.

**الكلمات المفتاحية:** الطبرسي، مجمع البيان، المسائل النحوية، الأوجه الإعرابية، التفسير اللغوي، القراءات القرآنية

## Abstract

Al-Tabarsi is considered a reference in linking grammatical rules and Qur'anic application. Based on that, the research aims to address grammatical issues and grammatical aspects in his interpretation (Majma' al-Bayan), to link these grammatical aspects to the semantic meaning, and to reveal his own opinion. This was done through two sections; in the first of which we dealt with the grammatical principles of al-Tabrasi, while the second section was devoted to studying al-Tabrasi's grammatical opinions and his choices in grammatical issues and inflectional aspects. One of the most prominent findings of the research is that the interpretation of (Majma' al-Bayan fi Tafsir al-Qur'an) is one of the sources that included a large number of controversial issues among grammarians in interpreting and parsing some Qur'anic verses. In it, Al-Tabrasi presented the grammatical aspects of the Qur'anic verse and the opinions that were said about it, then he stated his opinion through his reasoning from the readings to prove a grammatical rule, or to prove his opinion, as he preferred one reading over another.

**Keywords:** Al-Tabarsi, Majma' al-Bayan, grammatical issues, grammatical aspects, linguistic interpretation, Quranic readings (Qira'at).

## مقدمة:

الطبرسي أحد أعلام القرن السادس الهجري، ضليح في اللغة العربية وقواعدها، اشتهر في عصره بمختلف العلوم؛ ومن العلوم التي تميّز بها التفسير؛ فقد ألف ثلاثة تفاسير، وأهمها: (مجمع البيان في تفسير القرآن) فهو يقع في عشرة مجلدات، جمع فيه البلاغة والإعراب والصرف والفقه، ونقل فيه أقوال العلماء لا سيما في الجوانب اللغوية، وبسط الكلام في المسائل النحوية، وفي كثير منها وافق أصحابها، وانتصر لبعضها بالحجة والدليل، وضعف بعضها كذلك.

## مشكلة البحث:



تتمحور إشكالية البحث في في التأكد من دقة وتطبيق الطبرسي لقواعد النحو في تفسيره، وكشف أي تناقضات بين الجانب الإعرابي والجانب التفسيري، وهو ما يتطلب دراسة تحليلية معمقة لتفسيره (مجمع البيان).

#### أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في المسائل النحوية والإعرابية عند الطبرسي في كشفه عن المنهجية الدقيقة لتفسيره "مجمع البيان"، حيث ربط الإعراب المباشر بالمعاني القرآنية، مما جعله عمدة للعلماء والنحويين، وأظهر كيف أن الحركة الإعرابية قد تُغيّر المعنى، وأكد ضرورة النحو لفهم الأحكام الشرعية، مقدّمًا نموذجًا متكاملًا يربط بين القراءات واللغة والإعراب والدلالات، وهو ما يثري الدراسات التفسيرية ويؤكد حيوية اللغة العربي.

#### منهج البحث:

يرتكز البحث على المنهج الوصفي التحليلي؛ لوصف وتحليل المسائل النحوية ودراساتها.

#### الدراسات السابقة:

الدخيل في تفسير مجمع البيان للطبرسي، د. عبد الله أحمد محمد عباس مدرس مساعد بقسم التفسير والحديث – كلية الشريعة والدراسات الإسلامية – جامعة الكويت، 2014.

أثر التعبير القرآني في إيضاح المعنى التفسيري لأبي علي فضل بن الحسن الطبرسي في تفسيره مجمع البيان/٤٦٨-٥٤٨ هـ، ناصر عيسى مهدي، أطروحة دكتوراه، جامعة تكريت، 2022.

تأثير الإعراب النحوي في تفسير مجمع البيان، محمود أعلا زاده، مجلة أوراق ثقافية، عدد 36،

2025/03/19.

#### عناصر البحث:

اشتمل البحث على:

مقدمة: تضمنت تعريفاً بالطبرسي، وأهمية البحث وإشكاليته والمنهج المتبع وأبرز الدراسات السابقة.

تمهيد: تناول منهج الطبرسي في كتابه (مجمع البيان).

المبحث الأول: الأصول النحوية عند الطبرسي.

المبحث الثاني: آراء الطبرسي النحوية واختياراته في المسائل النحوية والأوجه الإعرابية.

خاتمة: تضمنت نتائج البحث

المصادر والمراجع

#### تمهيد:

امتاز الطبرسي بتفسيره، حيث تطرّق للتفسير من جميع جوانبه؛ في اللغة، والقراءة، فالحجّة، فالإعراب، فالمعنى. يمكن لمن يرجع إلى (مجمع البيان) أن يلحظ منهج الطبرسي في تفسيره، حيث كان:

- 1 - يبدأ بذكر المكي من الآيات والمدني منها في مطلع كل سورة.
  - 2 - يذكر الاختلاف في عدد الآيات وقراءاتها مع توضيح العلل والاحتجاجات.
  - 3 - يذكر الإعراب والمشكلات، وأسباب النزول ومعاني الأحكام والتأويلات.
  - 4 - يسرد القصص والبراهين المبينة في المشكلات.
  - 5 - يذكر ما جاء من الأخبار المشهورة في فضل القرآن وأهله<sup>(1)</sup>.
- وتفسير مجمع البيان مليء بمثل هذه النقول كغيره من التفاسير والمؤلفات الأخرى؛ لما يتمتع به صاحبه من معرفة علمية موسوعية استوعبها لسنين وأعوام قبل شروعه في كتابة التفسير<sup>(2)</sup>.

(1) ينظر: مجمع البيان لعلوم القرآن، أبو علي الطبرسي (548هـ)، دار التقريب بين المذاهب الإسلامية، القاهرة، 1378هـ -

1958م، طبعة بالأفيسيت، مركز البحوث والدراسات التابع للمجمع العلمي للتقريب بين المذاهب الإسلامية، 1997م، 1/

(2) ينظر: مجمع البيان: 9/1.



## المبحث الأول:

## الأصول النحوية عند الطبرسي:

لكل علم من العلوم أصول يرجع إليها، ويدعم بها مسأله ويناقش بموجبها، وتُبنى عليها الأقوال، وتُدحض بها حجج المخالفين.

أما أصول النحو: فهي أدلة النحو التي تفرعت منها فروع وفصوله، كما أن أصول الفقه أدلة الفقه التي تنوّعت عنها جملته وتفصيله.<sup>(3)</sup>

## موقف الطبرسي من السماع عامة:

كان الطبرسي يحترم مواد السماع، ويقف عندها ويسلم لها، ويُعنى بها عناية كبيرة، وذلك بمصادرها المختلفة التي ذكرها السيوطي أنفأ؛ فالطبرسي في العموم الغالب إذا ما أورد قولاً أو قاعدة نحوية يرجحها استدلالها بالسماع، وإذا ردّ قولاً استدلل بعدم سماعه.

وهو يلتزم السماع ولا يتجاوزها، كما في قوله تعالى: ﴿...﴾<sup>(4)</sup>

يقول الطبرسي: «وكلهم قرأ فتنه بالرفع»<sup>(5)</sup> ولو نصب فقيل: «ألا تكون فتنه» لكان جائزاً في العربية، وإنما رُفِعَ لا يتباع الأثر».<sup>(6)</sup>

وهذا لا يعني رفضه للقياس؛ وإنما لكل موضع، وسيأتي الكلام عن موقفه من القياس.

## موقف الطبرسي عند تعارض السماع والقياس:

وإذا تعارض عنده السماع والقياس فله موقفان:

الأول: رجح السماع على القياس وأخذ به، ودليل هذا ما قاله في قوله تعالى: ﴿...﴾<sup>(7)</sup>

«كلمة عبقرى قرئت عباقري»<sup>(8)</sup> ممنوعة من الصرف، ثم عقب: «وأما ترك صرف عباقري فشاذاً في القياس، ولا يُستنكر شذوذه في القياس مع استمراره في الاستعمال كما جاء عن الجماعة: ﴿...﴾<sup>(9)</sup>

فهو شاذ في القياس،<sup>(10)</sup> مطرد في الاستعمال، وليس لنا أن نتلقى قراءة

(3) الإغراب في جمل الإعراب ولمع الأدلة، أبو البركات الأنباري (577هـ)، تقديم وتحقيق الأستاذ سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، 1377هـ-1957م، ص80.

(4) سورة المائدة، الآية 71.

(5) يُنظر: الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي (377هـ)، تحقيق بدر الدين قهوجي وبشير جويجاني، دار المأمون للتراث، دمشق / بيروت، ط2، 1413هـ - 1993م: 3/246.

(6) مَجْمَعُ البَيَان: 3/449.

(7) سورة الرحمن، الآية 76.

(8) (عَبَّاقِرِي): قراءة شاذة. ينظر: المحتسب: 2/305، معجم القراءات، الدكتور عبد اللطيف الخطيب، دار سعد الدين، دمشق، ط1، 1422هـ - 2002م: 9/284.

(9) سورة المجادلة، الآية 22.

(10) هذا ما اطرد في الاستعمال وشذ في القياس؛ ووجه شذوذه عن القياس: هو أن القياس الجاري في كلام العرب؛ أنه إذا تحركت الواو أو الياء بعد صحيح ساكن في (أفعل) و(واستفعل) تنقل حركتهما إلى الساكن قبلهما وتقلبان ألفاً؛ فيقال في (أقوم) و(استقوم): أقم واستقم، وحكم هذا النوع: وجوب اتباع ذات ما استعمل في ذلك، دون أن يتخذ أضلاً يقاس عليه غيره؛ فيصح القول: (استحوذ)، دون القياس عليه؛ فلا تقول: (استجوب أو استقوم). ينظر: الكتاب، سيبويه (180هـ)، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1408هـ - 1988م: 4/350، المقتضب، المبرد (285هـ)، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، 1415هـ - 1994م: 2/96، الأصول



رسول الله (ﷺ) إلا بقولها». (11)  
فالتَّبْرُسِيُّ يرفض القياس الذي يوجب صرف كلمة عَبَّاقِرِيٍّ ، ويقدم السَّماع؛ لذلك قَبِلَ هذه القراءة ولم يطعن بها أو يضعفها، ملتمزاً بالمبدأ القائل: القراءة سُنَّةٌ مَتَّبَعَةٌ.  
الأخر: رَجَّحَ القياس على السَّماع، وموقفه من بعض القراءات -كما سيأتي لاحقاً- يؤكِّد هذا، رغم أنَّه يكرِّر كثيراً أنَّ القراءة سُنَّةٌ مَتَّبَعَةٌ؛ لكنه لم يلتزم بهذا في كلِّ المواضع.

موقفه من الاحتجاج بالقرآن الكريم  
القرآن هو اللَّفظ العربيَّ المعجز، الموحى به إلى محمَّد صَلَّى اللهُ عليه وسلَّم بواسطة جبريل عليه السَّلَام، وهو المنقول بالتواتر، المكتوب في المصحف، المتعبَّد بتلاوته، المبدوء بسورة الفاتحة، والمختوم بسورة النَّاس. (12)

والقرآن الكريم هو أعلى نصوص العربيَّة فصاحةً وتوثيقاً، ولذلك كان بقراءاته أصحَّ أصول اللُّغة والنَّحو، «فكلامه عزَّ اسمه أفصح كلام وأبلغه، يجوز الاستشهاد بمتواتره وشأده كما بيَّنه ابن جنِّي في أول كتابه (المُحتسب) وأجاد القول فيه ....» (13)

اعتمد التَّبْرُسِيُّ القرآنَ الكريم، وأكثر من الاستشهاد به في معظم الموضوعات النَّحْوِيَّة التي تطرَّق إليها، والمسائل التي بحثها، وهو يلتزم هذا المنهج ولا يحد عنه.  
والتَّبْرُسِيُّ في استشهاده بالقرآن الكريم نحواً وصرفاً ولغةً ومعاني يحرص على ربط أي القرآن بعضها ببعض، وضمَّ النَّظير إلى نظيره بعبارة مختلفة من مثل: وكقوله تعالى، أو كما قال تعالى، أو مثل قوله تعالى، أو نحو قوله تعالى، وهي كثيرة لا تكاد تخلو منها صفحة من صفحات الكتاب.  
فالعناية بالشواهد القرآنيَّة ظاهرة واضحة، ومن مظاهر هذه العناية وإحاطته الكبيرة بموطن الاستشهاد في كتاب الله هذه الأمثلة:

في مسألة عود الضمائر وإفرادها:

يذكر التَّبْرُسِيُّ بعد إيراد قوله تعالى: ﴿...﴾ (14) قولين في عود الضمير (ها) في أوَّلهما إلى واحد وقد تقدم ذكر اثنين:  
أحدهما: أن المراد به الصلاة دون غيرها، وخصَّها بالذكر لقربها منه، ولأنَّها الأهم والأفضل، ولتأكيد حالها وتفخيم شأنها وعموم فرضها.

والآخر: أنَّ المراد الاثنان وإن كان اللَّفظ واحداً، ويستدلُّ التَّبْرُسِيُّ لصحة هذا القول بقوله تعالى: ﴿...﴾ (15)، ويؤكد التَّبْرُسِيُّ ما ذهب إليه بآية أخرى وهي قوله تعالى: ﴿...﴾ (16)

في النحو، ابن السَّرَّاج (316هـ)، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، 1417هـ-1996م، 57/.

(11) مَجْمَعُ البیان: 389/9-390، وينظر: الخصائص، ابن جنِّي (392هـ)، تحقيق محمد علي النجار، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط4، 1990م: 99/1 - 125 - 177.

(12) ينظر: مناهل العرفان في علوم القرآن، الزَّرقاني (1367هـ)، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، ط3، 17/1-22.

(13) خزانة الأدب ولبُّ لباب لسان العرب، البغدادي (1093هـ)، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4، 1418هـ - 1997م، 9/1.

(14) سورة البقرة: الآية 45.

(15) سورة التَّوْبَةِ: 34.

(16) سورة الجمعة: الآية 11



ففي الآيتين شاهد على إفراد الضمير في أئنفقونها رغم عودته إلى المثنى الذهب والفضة، وكذلك في أنفضوا إليها، أي: التجارة واللهو. (17)

ولا يكتفي الطبرسي بالآيات التي استشهد بها على إفراد الضمير مع عودته إلى مثنى؛ بل عمد إلى الشعر ليستدل به لفكرة نفسها، فأورد قول الشاعر: (18)

وَدَا مَا لَمْ يُعَاصَنَ كَانَ جُنُونًا  
إِنَّ شَرْخَ الشَّبَابِ وَالشَّعْرَ الْأَسَدَ

وكان على الشاعر أن يقول: لم يعاصيا، أي: (شَرْخَ الشَّبَابِ وَالشَّعْرَ الْأَسَدَ)، لكنّه أفرد الضمير فقال: (لم يُعَاصَنَ) وهو يقصد الشرخ والشعر. وقول الآخر: (19)

نحنُ بما عندنا وأنتُ بما عندك راضٍ، والرأيُ مختلفٌ

الأصل أن يكون الكلام: راضيان، لكن الشاعر أفرد الضمير، فالطبرسي يجد في القرآن الكريم والشعر الفصح شاهدًا يستشهد به على جواز إفراد الضمير وإن عاد إلى المثنى؛ لأن المراد الاثنان وإن كان اللفظ واحداً.

**موقفه من الاحتجاج بالحديث النبوي:** يورد الطبرسي أحاديث قولية وفعلية كثيرة في تفسيره، وقد تعددت مناسباتها والغرض من إيرادها، فمنها ما ورد ترغيباً في الحث على قراءة القرآن وفوائده، وترغيباً في أعمال البر والصدقة، ومنها ما ورد للترهيب والتحذير.

وأما الاحتجاج بالحديث النبوي في المسائل النحوية والصرفية فلم أر له أثراً في مجمع البيان؛ ولعل ذلك راجع إلى أن الطبرسي كان متابعاً ومقلداً من يقولون بعدم الاحتجاج بالحديث اعتماداً على أنه كان يروى بالمعنى، وأنه كان يرويه العرب والعجم؛ لذلك كان موقفه ترك الاستشهاد بالحديث النبوي في النحو والصرف، مكتفياً بأدلة السماع الأخرى في الاحتجاج بها وبناء القواعد والأحكام عليها، وهو بهذا الموقف يكون من أصحاب الموقف الأول المانعين الاحتجاج بالحديث النبوي في المسائل النحوية والصرفية.

**وأقول:** إن لغة الحديث النبوي سواء نُقِلَ باللفظ أو بالمعنى إنما يُمثَلُ اللُّغَةَ الْفُصْحَى، تلك المنسوبة إلى عصر الاحتجاج، والنحاة الذين لم يحتجوا بالحديث الشريف ضيغوا قسماً من مصادر لغة العرب.

ونجد العلماء المعاصرين قد دافعوا عن الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف وعوده مادة خصبة للدراسات اللغوية والنحوية، ومن هؤلاء الشيخ محمد الخضر حسين (1377هـ) في كتابه (دراسات في العربية وتاريخها)، وكذلك فعل الأستاذ سعيد الأفغاني (1417هـ) في (أصول النحو).

**موقفه من الاحتجاج بكلام العرب الشعري:**

غني النحاة عناية كبيرة بالاحتجاج بما ثبت عن الفصحاء العرب من الشعر، وكان له مرتبة رفيعة في

(17) مجمع البيان: 197/1، العرب إذا ذكرت شيئين يشتركان في المعنى تكتفي بإعادة الضمير على أحدهما: استغناء بذكره عن ذكر الآخر؛ لمعرفة السامع باشتراكهما في المعنى. ينظر: - شرح تسهيل الفوائد، ابن مالك (672هـ)، تحقيق الدكتور عبد الرحمن السيد، والدكتور محمد بدوي المختون، هجر للطباعة، القاهرة، ط1، 1410هـ - 1990م، 110/1، النحو الوافي: 270/1.

(18) البيت من الخفيف لحسان بن ثابت، ديوان حسان بن ثابت، حققه وعلق عليه الدكتور وليد عرفات، دار صادر، بيروت، ص 413، وينظر: شرح التسهيل: 110/1، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ناظر الجيش (778هـ)، دراسة وتحقيق الأستاذ الدكتور علي محمد فاخر وآخرين، دار السلام، القاهرة، ط1، 1428هـ - 2007م، 418/1. شرح الشباب: أوله.

(19) البيت من المنسرح لقيس بن الخطيم، يُنظر: ديوان قيس بن الخطيم، تحقيق الدكتور ناصر الدين الأسد، دار صادر بيروت، ص 239، وينظر: الكتاب: 75/1، المقضب، المبرد (285هـ)، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، 1415هـ - 1994م، 112/3، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل (769هـ) تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد دار التراث، القاهرة، دار مصر للطباعة، ط20، 1400هـ - 1980م، 244/1.



مؤلفاتهم، فهو ديوان العرب، وأقدم مصدر للاستشهاد، إضافة إلى سهولة نطقه وحفظه وتداوله بينهم، وأصبح الاحتجاج به شائعاً في النحو العربي.

وتابع الطبرسي النحاة في هذا؛ فقد احتلّ الشاهد الشعريّ عنده مرتبة مهمّة من مراتب السماع، وقارب عددها ألف بيت، وتنوّعت بحورها فشملت معظم البحور العروضيّة المعروفة.

فهو سائر على نهج سابقه من العلماء والمفسّرين في دعم رأيه وتقوية حجّته، وذلك بذكر شاهد شعريّ لأحد الشعراء الموثوق بعربيتهم؛ وذلك تأييداً لما يذهب إليه، ومن أمثلة ذلك:

استشهاده بالشعر في المسائل النحويّة: في قوله تعالى: ﴿...﴾ (20)

يذهب الطبرسيّ إلى أن المَعْمَل هو الثّاني أَيْفَتِكُمْ والتّقدير: يستفتونك في الكلالة قل الله يفتيكم في الكلالة، ويرى إعمال الفعل الثّاني هو الأجود، ويستشهد بقول كُنْثِير: (21)

قضى كلُّ ذي دين فوقَي غريمه وعزّة ممطولٌ مُعنى غريمها

فأعملُ وفيّ، ولو أعملُ قُضِيَ لقال: قضى كلُّ ذي دين فوقاه غريمه. (22)

ووافق الطبرسيّ البصريين في مسألة التّنازع؛ فالبصريون أعملوا الثّاني لقربه، والكوفيون أعملوا الأوّل لسبقه. (23)

وفي قوله تعالى: ﴿...﴾ (24) يرى الطبرسيّ أنّ كلمة قرآنٍ عطف على كلمة الكتاب، وإنما عطفه عليه وإن كان الكتاب هو القرآن لاختلاف اللفظين وما فيهما من الفائدتين، وإن كانا لموصوف واحد؛ لأنّ وصفه بالكتاب يفيد أنّه مما يُكتَب ويُدَوّن، ووصفه بالقرآن يفيد أنّه مما يؤلّف ويُجمَع بعض حروفه إلى بعض، ويستشهد الطبرسيّ لهذا بقول الشاعر: (25)

إلى المَلِكِ الفَرَمِ وابن الهمام وليث الكتيبة في المزدحم

فابن الهمام وليث الكتيبة وصفان للملك، وقد عُطِفَا على الصّفة الأولى، وهي الفَرَم. (26)

موقفه من الاحتجاج بكلام العرب الثّري:

(20) سورة النّساء: 176.

(21) البيت من البحر الطويل، ديوان كُنْثِير عَزّة، جمعه وشرحه الدكتور إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، لبنان، 1391هـ-1971م، ص143، وينظر: شرح التسهيل: 166/2، ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي (745هـ)، تحقيق الدكتور رجب عثمان محمد، مراجعة الدكتور رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1418هـ-1998م، 2140/4، الغريم: الدائن؛ ممطول: مدافع بالمطال وهو التّسويق.

(22) مجمع البيان: 294/3.

(23) ينظر: الإنصاف: 83/1، شرح شذور الذهب، ابن هشام (761هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، طبعة دار الطلائع، القاهرة، 2004م، ص430، شرح ابن عقيل: 158/2.

(24) سورة الحجر: الآية 1.

(25) البيت من البحر المتقارب، لم أعثر على قائله؛ وإنما هو من شواهد كتب النحو والأعاريب. ينظر: معاني القرآن للفراء: 105/1، خزنة الأدب للبغدادي: 451/1.

(26) مَجْمَعُ البَيان: 112/6، الأصل في باب العطف ألا يعطف الشيء على نفسه، وإنما يعطف على غيره، وعلّة ذلك أن حروف العطف بمنزلة تكرار العامل، وتكرار العامل يلزم معه تكرير المَعْمُول، فإذا ثبت هذا ووجدت شيئاً معطوفاً على ما هو في معناه مثل قوله: (كذباً وزوراً) فما ذلك إلا لمعنى زائد خفي في اللفظ الثّاني، أو لضرورة الشعر، فيشبه حينئذٍ تغاير اللفظين بتغاير المعنيين، فيعطف أحدهما على الآخر، كما فُعلُ بأشياءٍ أُضيف فيها الشيء إلى نفسه لتغاير اللفظين. ينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: 3357/7.







يؤكد اعتداده بإجماع النحويين بوصفه أصلاً من أصول النحو العربي.

### موقفه من القياس:

لا شك أنّ للقياس أهمية في علم النحو؛ إذ هو عمدة النحاة في تقرير كثير من المسائل وإرساء الأحكام النحوية والصرفية واللغوية.

أمّا الطبرسي فقد عني بهذا الأصل عناية عظيمة وقياساته وافرة يحفل بها مجمع البيان لا سيّما في توجيه القراءات القرآنية، ومناقشته غيرَه من النحويين واختيار وجه إعرابي، أو تثبيت قاعدة نحوية، وفيما يأتي أسوق أمثلة توضح احتجاجه بالقياس في عدة مسائل، ومنها:

### الاحتجاج بالقياس في توجيه بعض القراءات القرآنية:

في قوله تعالى: ﴿...﴾ (45) يذكر الطبرسي اختلاف

القراء؛ فعن ابن عامر أنّهم بالهمزة وكسر الهاء، والباقون بضم الهاء (46)، ثم يوجّه قراءة ابن عامر «ومن كسر الهاء التي قبلها همزة مخففة؛ فإنّ ذلك وجهاً من القياس، وهو أنه أتبع كسرة الهاء الكسرة التي قبلها ولم يعتد بالحاجز الساكن كما حكي عنهم: هذا المرء ورأيت المرء ومررت بالمرء، فأتبعوا مع هذا الفصل» (47).

### المبحث الثاني: آراء الطبرسي النحوية واختياراته في المسائل النحوية والأوجه الإعرابية

جواز عطف (يفعل) على (فاعل) لمضارعة يفعل فاعلاً :

في قوله تعالى: ﴿...﴾ (48)

الطبرسي وجبهاً منصوب على الحال، المعنى: يبشرك الله بهذا الولد وجيهاً، ويكلم في موضع النصب أيضاً على الحال عطفاً على وجبهاً، وجائز أن يعطف بلفظ يفعل على فاعل لمضارعة يفعل فاعلاً (49)

وفي قوله تعالى: ﴿...﴾ (50) يرى قوله: ويقبضن معطوف على

صافات، ويعلل الطبرسي هذا بقوله: «وإنما عطف الفعل على الاسم -ومن الأصل المقرّر أنّ الفعل لا يعطف إلّا على الفعل كما أنّ الاسم لا يعطف إلّا على الاسم- لأنّه وإن كان فعلاً فهو في موضع الحال؛ فتقديره تقدير اسم فاعل، وصافات حال؛ فجاز أن يعطف عليه؛ فكأنه قال: (صافات وقابضات)، ثمّ يحتج الطبرسي لهذا العطف ببيت الشعر نفسه في الموضعين، (51) بقول الشاعر: (52)

(45) سورة البقرة: 33

(46) الحجة للقراء السبعة: 7/2، معجم القراءات: 77/1.

(47) مجمع البيان: 154/1.

(48) سورة آل عمران، 45-46.

(49) مجمع البيان: 359/2.

(50) سورة الملوك، 19.

(51) مجمع البيان: 81/10.

(52) البيت من الرجز أنشده النحويون، منهم الفراء والزجاج عند قوله تعالى: وَيُكَلِّمُ النَّاسَ فِي الْمَهْدِ عَلَىٰ أَنْ جُمِلَ يَكْلَمُ معطوفة على وجبهاً. يُنظر: - معاني القرآن، الفراء (207هـ)، أحمد يوسف النجاتي ومحمد علي النجار وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، ط1، 213/1، - معاني القرآن وإعرابه، الزجاج (311هـ)، عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1408 هـ - 1988 م، 412/1، ولم ينسبه واحد منهم إلى قائل بعينه، وقوله: يَغْشِيهَا: من الغشاء، وهو الغطاء. والعضب: السيف، ويقصد: يقطع على غير تمام. والضمير في (يغشيتها) و(أسوقها) للإبل. والمعنى: يمدح رجلاً بالكرم وأنه ينحر الإبل لصيوفه فيقول: إنّه بات يشمل إبله ويعمها بسيف قاطع نافذ في ضربته،



بات يغشيها بعضبٍ باترٍ يقصدُ في أسوقها وجائرٍ  
والشاهد قوله: (يقصد، وجائر)، حيث عطف اسماً (جائر) يشبه الفعل على فعل وهو (يقصد)، وكان الاسم  
مجروراً؛ لأنه معطوف على جملة (يقصد) في محل جرّ صفة ثانية لـ (عضب)، وهذا الأسلوب جائز في  
النثر، وقد وقع في القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿...﴾ (53).

### مسألة اجتماع القسم والشرط:

في قوله تعالى: ﴿...﴾ (54) اللام في لئن لتوطئة القسم وليست للقسم،  
والتقدير: والله لئن أدقنا الإنسان منا رحمة إنّه ليئوس؛ فإنّه جواب القسم الذي هيأته اللام؛ إلا أنّه مغنٍ عن  
جواب الشرط وواقع موقعه، ويستشهد الطبرسيّ على أنّ جواب القسم مغنٍ عن جواب الشرط وواقع  
موقعه بقول الشاعر: (55)

لئن عاد لي عبد العزيز بمثلها وأمكني منها إذا لا أقيلها  
أي: والله، ويرى الطبرسيّ وجه الاستشهاد: (لا أقيلها) جواب القسم الذي هيأته اللام الموطئة، ولو كانت  
جواب (إن) لكان (لا أقيلها). (56) وجواب الشرط محذوف، يدل عليه جواب القسم، فإذا اجتمع شرط وقسم،  
كان الجواب للسابق. (57)

### مسألة زيادة الباء:

في قوله تعالى: ﴿...﴾ (58) يرى الطبرسيّ  
أنّ الباء زائدة في ومن يرد فيه بإلحادٍ مستشهداً بقول الأعشى على زيادة الباء: (59)  
ضمّنت برزق عيالنا أرمأخنا ملء المراحل والصريح الأجردا  
فالتبرسيّ قال بالزيادة، والمعنى: (ضمّنت رزق عيالنا أرمأخنا)، والباء من حروف الزوائد. وبعضهم

يقطع أسوق التي تستحقّ الدبح، ويجور في أسوق إبل لا تشحقّ العقر كالحوامل. ينظر: خزنة الأدب للبغدادي: ٥ / ١٤٠.

(53) سورة الحديد: 18.

(54) سورة هود: 9.

(55) البيت من البحر الطويل وهو كُتِبَ عَزَّة، الديوان: 305، مدح عبد العزيز بن مروان، فأعجبت مدحته، فقال له: احتكم،  
فطلب أن يكون كاتبه وصاحب أمره، فردّه وغضب عليه. والبيت من شواهد النحاة. ينظر: الكتاب: 3 / 15، والمفصل في  
صنعة الإعراب: 434/1، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام (761هـ)، تحقيق الدكتور مازن المبارك ومجد علي  
حمد الله، دار الفكر، دمشق ط6، 1985م، 30/1.

(56) مجمع البيان: 273/5، وينظر: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي، تحقيق الدكتور حسن  
هنداوي، دار القلم، دمشق (من 1 إلى 5)، وياقي الأجزاء: دار كنوز، إشبيلية، ط1، 402/11، تمهيد القواعد بشرح تسهيل  
الفوائد، ناظر الجيش (778هـ)، دراسة وتحقيق الأستاذ الدكتور علي محمد فاخر وآخرين، دار السلام، القاهرة، ط1، 1428هـ-  
2007م، 3357/7.

(57) ينظر: شرح ابن عقيل: 44/4، الارتشاف: 1784/4، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: 1792/4.

(58) سورة الحج، 25.

(59) البيت من البحر الكامل، وجدته بلفظ: ضمّنت لنا أعجازهن قدورنا وضروعهن لنا الصريح الأجردا، ويروي: ضمّنت لنا  
أعجازهن رماحنا ملء المراحل والصريح الأجردا، يقول: ضمّنت أرمأخنا أعجاز إبلنا أن يُغار عليها، فنحن ننحرفها، ونشرب  
ألبانها، والصريح من اللبن: ما ذهب رغوته، والأجردا: الذي لا رغو له ينظر: ديوان الأعشى الكبير ميمون بن قيس، شرح  
وتعليق الدكتور محمد محمد حسين، مكتبة الآداب بالجماميز، المطبعة النموذجية، ص88.



ذهب إلى التضمين؛ حيث وردت (ضمن) بمعنى (تكفل)؛ فعديت بالباء، وأصله أن يتعدى بنفسه، فيقال: (ضمنته).<sup>(60)</sup>

وقول امرئ القيس:<sup>(61)</sup>

ألا هل أتأها والحوادث جمة  
بأن امرأ القيس بن تملك بيقر  
والشاهد: أن الباء قد تزداد بقلة مع (أن) الواقعة مع معموليها في تأويل مصدر مرفوع، على جعل (بأن) امرأ القيس) فاعل (أتأها).<sup>(62)</sup>

وفي مسألة نزع الخافض في قوله تعالى: قال فبما أغويتني لأقعدن لهم صراطك المستقيم)

وفي مسألة نزع الخافض في قوله تعالى: [الكامل]<sup>(63)</sup>

يرى الطبرسي نصب صراطك على الحذف وتقديره: (على صراطك) ثم يحتج لهذا الوجه بقول الشاعر:<sup>(64)</sup>

لذن بهز الكف يعسل منته  
فيه كما عسل الطريق الثعلب

فالتبرسي يقول: «هذا الأمر مسموع؛ ف(الطريق) أصله مجرور بحرف الجر؛ فلما حذف الحرف صار الاسم منصوباً». <sup>(65)</sup>

وفي قوله تعالى: [الكامل]<sup>(66)</sup> يحتج لزيادة ما

بالسمع كما في قوله تعالى: [الكامل]<sup>(67)</sup>، و يحتج بالشعر بقول عنتر:<sup>(68)</sup>

<sup>(60)</sup> ينظر: الارتشاف: 1704/4، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: 2953/6.

<sup>(61)</sup> البيت من البحر الطويل، الديوان: 422، وينظر: المسائل الحلبيات، أبو علي الفارسي (377هـ)، تقديم وتحقيق الدكتور حسن هنداي، دار القلم بدمشق، ط1، 1407هـ-1987م، 145/1، الخصائص: 336/1، وقوله: بن تملك: هي إحدى أمهاته. ويقر الرجل: إذا هاجر من أرض إلى أرض، ينظر: اللسان (بقر).

<sup>(62)</sup> مجمع البيان: 152/7، وينظر: الخصائص: 366/1، والإنصاف: 171.

<sup>(63)</sup> سورة الأعراف، الآية 16.

<sup>(64)</sup> هو ساعدة بن جؤية: - ديوان الهذليين، ساعدة بن جؤية، الدار القومية، القاهرة، 1965م، 190، وفي شرح أشعار الهذليين، صنعة أبي سعيد السكري، تحقيق عبد الستار أحمد فراج، راجعه محمود محمد شاكر، مكتبة دار العروبة - دار المدني، مصر، ط1، 1120/3 بلفظ: لذ بهز الكف، أي: تلذ الكف بهزه، وينظر: الجمل في النحو (الخليل): 71/1، الكتاب: 36/1، الخصائص: 322/3، يصف رمحاً. واللدن: اللين الناعم. يعسل: يشد اهتزازه ويضطرب.. شبه أطراف الرمح عند اهتزازه باضطراب الذئب في الطريق.

<sup>(65)</sup> مجمع البيان: 249/4، وأكثر النحويين على أن الطريق ليست ظرف مكان؛ لأنها ليست مبهمة؛ فالإبهام شرط لنصب ظرف المكان. ينظر: شرح ابن عقيل: 750/1، الارتشاف: 1436/3.

<sup>(66)</sup> سورة آل عمران، 26.

<sup>(67)</sup> سورة المؤمنون: 40.

<sup>(68)</sup> البيت من البحر الكامل، ديوان عنتره تحقيق ودراسة محمد سعيد مولوي، القاهرة، 1964م، 213، والمشهور من الرواية (يا شاة ما قنص) و(ما) زائدة. والشاة: كناية عن المرأة، والعرب تكني عنها بالنعجة. وقنص: مصدر بمعنى المفعول، وهو مجرور بإضافة شاة إليه. وفي زيادة (ما) وتكثير (قنص) ما يدل على أنها صيد عظيم يغتبط بها من يحوزها، وقوله: لمن



يا شاة ما قَنَصَ لِمَنْ حَلَّتْ لَهُ حَرَمْتُ عَلَيَّ وَلَيْتَهَا لَمْ تَحْرُمَ  
ففي الآية: عَمَّا قَلِيلٍ، مَّا زِيدَتْ بَيْنَ الْجَارِ وَالْمَجْرُورِ، وفي بيت عنترَةَ: زِيدَتْ بَيْنَ الْمُضَافِ وَالْمُضَافِ  
إِلَيْهِ. (69)

### جواز مجيء الحال من المضاف:

ويرى الطَّبْرَسِيُّ جواز مجيء الحال من المضاف لورود الشعر فيه: (70)  
قالت بنو عامر خالوا بني أسدٍ يا بؤس للجهل ضرَّاراً لأقوام  
أي: يا بؤس للجهل ضرَّاراً، واللام مقحمة لتوكيد الإضافة. (71)  
جِرْ كَلِمَةٌ غَيْرٌ فِي سُورَةِ الْفَاتِحَةِ:

وفي مسألة أخرى يرى الطَّبْرَسِيُّ فِي جِرْ كَلِمَةٌ غَيْرٌ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأَطِيعُوا أَرْوَاقَ الَّذِينَ آمَنُوا وَأَطِيعُوا أَرْوَاقَ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ (72)  
ثلاثة أوجه، منها: أَنْ يَكُونَ بَدَلًا مِنَ الْهَاءِ وَالْمِيمِ فِي صُرَاطِ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ، وَيَحْتَجُّ لِهَذَا الْوَجْهِ  
بِالْمَسْمُوعِ الشَّعْرِيِّ كَقَوْلِ الشَّاعِرِ: (73)  
على حالة لو أن في القوم حاتمًا على جوده لَضَنَّ بِالْمَاءِ حَاتِمٌ  
للاستشهاد به على أنه قد يبذل الاسم الظاهر من الضمير، فجرُّ (حاتم) على البذل من الهاء في  
(جوده). (74)

مجيء حنيفاً منصوب على الحال في قوله تعالى: (ومن أحسن ديناً ممن أسلم وجهه لله وهو محسن  
واتبع ملة إبراهيم حنيفاً):

أما في قوله ﴿قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأَطِيعُوا أَرْوَاقَ الَّذِينَ آمَنُوا وَأَطِيعُوا أَرْوَاقَ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ (75) فيذهب الطَّبْرَسِيُّ إِلَى أَنَّ حُنَيْفًا مَنْصُوبٌ  
عَلَى الْحَالِ، وَذُو الْحَالِ الضَّمِيرُ فِي اتَّبَعَ، وَالْمُضْمَرُ هُوَ النَّبِيُّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ)، وَيَجُوزُ فِي  
إِعْرَابِهِ أَنْ يَكُونَ حُنَيْفًا حَالًا مِنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ حَالًا مِنْ إِبْرَاهِيمَ، مَعَ أَنَّ الْحَالِ مِنَ  
الْمُضَافِ إِلَيْهِ عَزِيزٌ.

### خاتمة البحث ونتائجه:

وقف البحث على جهود الطَّبْرَسِيِّ النَّحْوِيَّةِ، وَأَثْبَتَ لَهُ جِهْدًا مَتَمِيزًا فِي الدَّرْسِ النَّحْوِيِّ، وَأَصُولِهِ،  
وَمَسَائِلِهِ، وَهَذَا مَا أَثْبَتَتْهُ فُصُولُ الرِّسَالَةِ.  
وبعد دراسة الجهود النحوية عند الطبرسي في كتابه مجمع البيان في تفسير القرآن تقرر لدي مجموعة من

حلت له: أي: لمن قدر عليها. فيكون في قوله: حرمت عليه: الدلالة على التحزن التام على فوات الغنيمة، وعلى رواية (يا  
شاة من قنص) أن البيت شاهد على زيادة (من) وفي ذلك خلاف. شرح أبيات المغني: ٥ / ٣٤١.

(69) مَجْمَعُ الْبَيَانِ: 511/2، وَيَنْظُرُ: شَرْحُ التَّسْهِيلِ: 216/1، النَّحْوُ الْوَاقِفِيُّ: 55/3.

(70) الْبَيْتُ مِنَ الْبَسِيطِ، دِيْوَانُ النَّابِغَةِ الذَّبْيَانِي، تَحْقِيقُ مُحَمَّدِ أَبِي الْفَضْلِ إِبْرَاهِيمَ، دَارُ الْمَعَارِفِ، مِصْرَ، ط2، 82، وَيَنْظُرُ:  
الكتاب: 278/2، الْأَصُولُ فِي النَّحْوِ: 371/1، اللَّامَاتُ، الزَّجَاجِيُّ (337هـ)، تَحْقِيقُ مَازِنِ الْمُبَارَكِ، دَارُ الْفِكْرِ، دِمَشْقَ، ط2،  
1985م، 109/1.

(71) مَجْمَعُ الْبَيَانِ: 230/3-231، وَيَنْظُرُ: الْخِصَائِصُ: 108/3، الْإِنْصَافُ: 269/1.

(72) سُورَةُ الْفَاتِحَةِ: 7.

(73) الْبَيْتُ مِنَ الْبَحْرِ الطَّوِيلِ، دِيْوَانُ الْفَرَزْدَقِ، عَنِي بِجَمْعِهِ وَالتَّعْلِيقُ عَلَيْهِ عَبْدُ اللَّهِ الصَّاوِي، مَطْبَعَةُ الصَّاوِي، مِصْرَ، 842،  
بَلْفُظٌ: عَلَى سَاعَةِ لَوْ كَانَ فِي الْقَوْمِ حَاتِمٌ عَلَى جُودِهِ ضَنْتَ بِهِ نَفْسَ حَاتِمٍ. وَلِلْبَيْتِ رِوَايَةٌ بِالضَّمِّ، وَعَلَى بِالضَّمِّ يَكُونُ فِيهِ إِقْوَاءٌ؛  
لَأَنَّ قَافِيَةَ الْقَصِيدَةِ مَجْرُورَةٌ.

(74) مَجْمَعُ الْبَيَانِ: 50/1-51.

(75) سُورَةُ النِّسَاءِ، الْآيَةُ 125.



## النتائج:

- 1- يُعدُّ تفسير (مجمع البيان في تفسير القرآن) مصدراً مهماً من المصادر التي ضمت عدداً كبيراً من المسائل الخلافية بين النحاة في توجيه بعض الآيات القرآنية وإعرابها.
- 2- يعمد الطُّبرسيّ إلى عرض الوجوه الإعرابية للآية القرآنية والآراء التي قيلت فيها ثم يصرح برأيه، وكذلك ذكر التوجيه النحوي للقراءات القرآنية، إذ كان له اهتمام خاص بالقراءات، من خلال استدلاله بها لإثبات حكم نحوي، أو لإثبات رأيه، كما رجح قراءة على أخرى، ونبّه على الوجه الأوضح في القراءة، وعزا بعض القراءات إلى لغات العرب.
- 3- يُعدُّ الترجيح والتضعيف من المباحث المهمة التي برز بها رأي الطُّبرسيّ، وكان أساس الترجيح عنده موافقة الوجه الإعرابي للمعنى القرآني، والاستعمال اللغوي، ولم يقتصر الترجيح والتضعيف على الوجوه الإعرابية، بل امتد إلى القراءات القرآنية والتوجيه النحوي لها.
- 4- اعتمد الطُّبرسيّ على أصول النحو (السماع، والقياس، والإجماع) في إثبات الأحكام النَّحويّة، فكان القرآن الكريم المصدر الأول من مصادر السماع، وأولى القراءات القرآنية عناية بالغة في توجيه الأحكام النَّحويّة، ويمكن عدّ تفسير الطُّبرسيّ مصدراً مهماً من مصادر القراءات.
- 5- لم يكن للحديث النبوي الشريف نصيبٌ عند الطُّبرسيّ في المسائل النحوية.
- 6- استشهد بشعر الشعراء الذين عاشوا ضمن عصور الاحتجاج، فلم يستشهد بشعر المحدثين، وأولى الشاهد النثري عناية خاصة، فقد استشهد به في غير موضع من تفسيره.
- 7- أثبت البحث أن الطُّبرسيّ كان من جملة العلماء القائلين بالعلة والعمل.
- 8- استعمل الطُّبرسيّ مصطلحات المدرستين البصرية والكوفية، وكسر الحاجز بينهما؛ لأن الدرس النحوي واحد، وأصوله واحدة، وأما الفروع فلا ينبغي أن تكون مفرقة للجهود النَّحويّة.
- 9- كان الطُّبرسيّ منحازاً لمذهب البصريين، وينكر على الكوفيين مذهبهم، ولا يعني ذلك تعصباً للبصريين؛ بل نراه في بعض المسائل يوافق الكوفيين، بمنهج موضوعي معتمداً في ذلك على قوة الدليل.

## المصادر والمراجع

1. ارتشاف الضَّرَب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي (745هـ)، تحقيق الدكتور رجب عثمان محمد، مراجعة الدكتور رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1418هـ-1998م.
2. الأصول في النحو، ابن السراج (316هـ)، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، 1417هـ-1996م.
3. الإعراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة، أبو البركات الأنباري (577هـ)، تقديم وتحقيق الأستاذ سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، 1377هـ-1957م.
4. التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي، تحقيق الدكتور حسن هنداوي، دار القلم، دمشق (من 1 إلى 5)، وباقي الأجزاء: دار كنوز، إشبيلية، ط1.
5. تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ناظر الجيش (778هـ)، دراسة وتحقيق الأستاذ الدكتور علي محمد فاخر وآخرين، دار السلام، القاهرة، ط1، 1428هـ-2007م.
6. تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ناظر الجيش (778هـ)، دراسة وتحقيق الأستاذ الدكتور علي محمد فاخر وآخرين، دار السلام، القاهرة، ط1، 1428هـ-2007م.
7. الجمل في النحو، الفراهيدي (175هـ)، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، ط5، 1995م.
8. الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، (370هـ) تحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، بيروت، ط4، 1401هـ.
9. الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسيّ (377هـ)، تحقيق بدر الدين قهوجي وبشير جويجابي، دار المأمون للتراث، دمشق / بيروت، ط2، 1413هـ - 1993م.
10. خزانة الأدب ولبُّ لباب لسان العرب، البغدادي (1093هـ)، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4، 1418هـ - 1997م.
11. الخصائص، ابن جني (392هـ)، تحقيق محمد علي النجار، دار الشؤون الثقافية العامة،



- بغداد , ط4, 1990م.
12. ديوان الأعشى الكبير ميمون بن قيس، شرح وتعليق الدكتور محمد محمد حسين، مكتبة الآداب بالجماميز، المطبعة النموذجية.
  13. ديوان الفرزدق، عني بجمعه والتعليق عليه عبد الله الصاوي، مطبعة الصاوي، مصر.
  14. ديوان النابغة الذبياني، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، ط2.
  15. ديوان الهذليين، ساعدة بن جوية، الدار القومية، القاهرة، 1965م
  16. ديوان حسان بن ثابت، حققه وعلق عليه الدكتور وليد عرفات، دار صادر، بيروت
  17. ديوان طرفة بن العبد، شرح الأعم الشننمري، تحقيق درية الخطيب ولطفي الصقال، ط2، 2000م، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.
  18. ديوان عنتره تحقيق ودراسة محمد سعيد مولوي، القاهرة، 1964م.
  19. ديوان كُثير عزة، جمعه وشرحه الدكتور إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، لبنان، 1391 هـ - 1971م.
  20. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل (769هـ) تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد دار التراث، القاهرة، دار مصر للطباعة، ط20، 1400 هـ - 1980م.
  21. شرح أشعار الهذليين، صنعة أبي سعيد السُّكْرِي، تحقيق عبد الستار أحمد فراج، راجعه محمود محمد شاكر، مكتبة دار العروبة - دار المدني، مصر، ط1.
  22. شرح تسهيل الفوائد، ابن مالك (672هـ)، تحقيق الدكتور عبد الرحمن السيد، والدكتور محمد بدوي المختون، هجر للطباعة، القاهرة، ط1، 1410 هـ - 1990م.
  23. شرح شذور الذهب، ابن هشام (761هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، طبعة دار الطلائع، القاهرة، 2004م.
  24. قيس بن الخطيم، يُنظر: ديوان قيس بن الخطيم، تحقيق الدكتور ناصر الدين الأسد، دار صادر بيروت.
  25. الكتاب، سيبويه (180هـ)، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1408 هـ - 1988م
  26. اللامات، الزجاجي (337هـ)، تحقيق مازن المبارك، دار الفكر، دمشق، ط2، 1985م.
  27. اللباب في علل البناء والإعراب، العكبري (616هـ)، تحقيق غازي طليمات والدكتور عبد الإله نبهان، دار الفكر، دمشق، ط1، 1416 هـ - 1995م.
  28. مجمع البيان لعلوم القرآن، أبو علي الطُّبْرَسِي (548هـ)، دار التقريب بين المذاهب الإسلامية، القاهرة، 1378 هـ - 1958م، طبعة بالأفسيت، مركز البحوث والدراسات التابع للمجمع العلمي للتقريب بين المذاهب الإسلامية، 1997م.
  29. المسائل الحلييات، أبو علي الفارسي (377هـ)، تقديم وتحقيق الدكتور حسن هنداوي، دار القلم بدمشق، ط1، 1407 هـ - 1987م
  30. المستقصى في أمثال العرب، الزمخشري، طبع بإعانة وزارة المعارف للتحقيقات العلمية والأمور الثقافية للحكومة العالية الهندية، تحت مراقبة الدكتور محمد عبد المعيد خان، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، 1381 هـ - 1962م.
  31. المصون في علوم الكتاب المكنون، السمين الحلبي (756هـ) تحقيق الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق.
  32. معاني القرآن وإعرابه، الزجاج (311هـ)، عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1408 هـ - 1988 م.
  33. معاني القرآن وإعرابه، الزجاج (311هـ)، عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1408 هـ - 1988 م.
  34. معاني القرآن، الفراء (207هـ)، أحمد يوسف النجاتي ومحمد علي النجار وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، ط1.



35. معجم القراءات, الدكتور عبد اللطيف الخطيب, دار سعد الدين, دمشق, ط1, 1422هـ - 2002م
36. مغني اللبيب عن كتب الأعراب, ابن هشام (761هـ), تحقيق الدكتور مازن المبارك ومحمد علي حمد الله, دار الفكر, دمشق ط6, 1985م.
37. المقتضب, المبرد (285هـ), تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة, وزارة الأوقاف, المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية, القاهرة, 1415هـ - 1994م
38. المقتضب, المبرد (285هـ), تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة, وزارة الأوقاف, المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية, القاهرة, 1415هـ - 1994م.
39. مناهل العرفان في علوم القرآن, الزرقاني (1367هـ), مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه, القاهرة, ط3.
40. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع, السيوطي (911هـ), تحقيق عبد الحميد هندراوي, المكتبة التوفيقية, مصر.